مخلوبه وهو ان جميع الارتفاعات بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى
واما الاحتمالات الباقيه فلا يصفو من شوب المناقشه اما الاحتمال
الثاني وهو أن تكون الفا للتعليل والمعنى قصر المسند على المسند اليه
فلانه ح يكون المعنى ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار
لان لكل اعتبار مقتضى ويتجه عليه انه يجوز ح ان يكون المقتضى
أعم والارتفاع الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا
يكون اعتبارا لا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار وأما الاحتمال الثالث وهو ان
يكون للتعليل والمعنى قصر المسند إليه على المسند فلان معنى
العلة ح ان كل مقتضى اعتبار فيجوز أن يكون الاعتبار أعم
فمطابقة بعض الافراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضيا لا يكون
سببا للارتفاع ولا يكون الا بالمبالغة التي هي مطابقة المقتضى
فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة
الاعتبار الذي يكون مقتضى ولو ارتكب ان معنى المعلل
ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقته
مطلقا تم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفا
للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره رحمه الله تعالى
فيتجه عليه ان اللازم من الحصرين ليس إلا نفي التباين الكلي

بين المقتضى والاعتبار لانه ح يبطل كلا الحصرين واما تباين النسب
في المساواة فالعموم والخصوص مطلقا ومن وجه فالحصران لا يبطلانها
اما المساواة فظاهر واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم
من الحصر في الاعم الحصر في جميع افراده لجواز ان يكون المحصور فيه
بعض الافراد الذي هو الأخص بعينه مثلا إذا قلت ما في الدار
الا إنسان وما فيها الا حيوان يصح كلا الحصرين مع أنهما في الاعم
والأخص مطلقا وفي حال الأعم والأخص من وجه ولو قيل الظاهر
المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة الاعتبار
مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا أنه فع العموم مطلقا ومن وجه
ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب
مطابقة الاعتبار من حيث هي هي وكذلك من كون الارتفاع بمطابقة
المقتضى ان السبب مطابقته من حيث هي هي فالظاهر انه انتفع
المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في توجيه هذا
الاحتمال ان الحصرين يدلان على علية المطابقتين فلو لم يكن
المقتضى والاعتبار واحدا لتغايرت مطابقتاهما فاما ان يكون
كل واحد منهما علة تامة وهو محال لاستحالة تعدد العلة التامة
لشيء واحد واما ان يكون كل منهما علة ناقصة بأن يكون لكل
دخل في حصول المعلول فيبطل كلا الحصرين وفيه بحث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)